محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

Determinants of profitability of Malaysian Islamic banks in light of implementation of Islamic Financial Services Board standards

د. رقية بوحيضر

جامعة جيجل (الجزائر)، bouhider.roukia@univ-jijel.dz

تاريخ الإرسال: 2020/04/14 **تاريخ القبول:** 2020/06/03 **تاريخ النشر:** 2020/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2006-2018، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ونموذج البانل لعينة مكونة من 14 بنكا. بأخذ معدل العائد على الأصول كمتغير تابع ونسبة التمويلات المتعثرة، وكفاية رأس المال، ونسبة التمويل للودائع، وحجم الأصول ونسبة النفقات التشغيلية، ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المجلس حسن من إدارة المخاطر فيها وهو ما مكنها من تخفيض نسبة التمويلات المتعثرة ورفع نسبة كفاية رأسمالها ما انعكس إيجابا على ربحيتها، كما أثرت التمويلات للودائع إيجابا على ربحيتها، في حين كان تأثير الأصول ونسبة النفقات التشغيلية سلبيا، بينما لم يكن للتضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي تأثير معنوي. أوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة تطبيق هذه المعايير لأهميتها في تحسين إدارة المخاطر فيها والعمل على التحكم في تكاليفها التشغيلية لزيادة ربحيتها.

كلمات مفتاحية: الربحية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، البنوك الإسلامية، التمويل المتعثر، كفاية رأس المال.

تصنيفات JEL : C23،G21

Abstract :

The goal of this study was to identify the determinants of profitability of Malaysian Islamic banks in the period of implementation of Islamic Financial Services Board standards over 2006-2018, using panel data of 14 Banks. ROA was dependent variable, non performing financing ration, capital adequacy, financing to deposits ration, total asset ratio, operating cost ratio, inflation and real GDP as explanatory variables. The study found that Malaysian Islamic banks' implementation of Board standards improved their risk management that allowed them to reduce the non-performing financing ration, and increased their capital adequacy that positively affected their profitability. Financing to deposits had a positive impact on ROA, assets and operating cost ratio had a negative impact, while inflation and real GDP had no significant impact. The study suggested that Islamic banks speed up the implementation of these requirements in order to improve their risk management and reduce their costs to increase profitability.

Keywords: Profitability, Islamic Financial Services Board, Islamic banks, Non performing financing, Capital adequacy.

JEL Classification Cods: G21, C23

المؤلف المرسل: بوحيضر رقية، **الايميل:** bouhider_roukia@yahoo.fr

المقدمة:

مجلس الخدمات المالية الإسلامية أحد المؤسسات الداعمة للمالية الإسلامية، وهي هيئة دولية واضعة للمعايير الرقابية وذلك من خلال المبادئ الإرشادية التي تصدرها للمصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي والأسواق المالية...إلخ، من أجل تعزيز استقرار المؤسسات المالية الإسلامية، بتكييف ما جاء في المعايير الرقابية الدولية في اتفاقيات بازل مع خصائص عملها، إضافة لوضع معايير أخرى تتناسب مع عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وقد بذلت جهودا كبيرة منذ إنشائها في إصدار المعايير والضوابط الإرشادية للصناعة المالية الإسلامية، حيث أن الهدف الأساسي لعملها هو ضمان وتعزيز استقرار المالية الإسلامية مقارنة بالمالية التقليدية بما يسهم في تطويرها وانتشارها في المزيد من البلدان، عن طريق الاهتمام بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية بالتحديد، وسعيها لتعزيز رؤوس أموالها وزيادة كفاية رؤوس أموالها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الخسائر المحتملة بما يساهم في ضمان استمرارها، فمنذ بداية عمله وإلى غاية أبريل 2018 أصدر المجلس تسعة وعشرون معيارا، ومبدءاً إرشاديا، وملاحظة فنية، أربعة عشر منها متعلقة بقضايا إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية، إضافة إلى إطلاق مسودة معايير جديدة، ذلك أن المصرفية الإسلامية تعتبر أهم مكون للمالية الإسلامية، ففي سنة 2016 قدر حجم الأصول المالية الإسلامية في العالم بـــ2293 مليار دولار تشكل الأصول البنكية منها ما يقارب75% (Global Islamic Finance Report, 2017,38) غير أن هذه المعايير حتى الآن تبقى اختيارية التطبيق وقلة من الدول من التزمت بنوكها المركزية بها رغم كثرة الدول الأعضاء في هذا المجلس.

تعتبر ماليزيا من الدول التي ألتزمت بتطبيق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ نشأته، وقد لوحظ نمو موجودات هذه الصناعة من 170 مليار رنجنت ماليزي سنة 2006 وبحصة سوقية قدرها 14% إلى أكثر من 916.7 مليار رنجنت ماليزي سنة 2018 بحصة سوقية تزيد عن 31.4 %، كما لوحظ كذلك زيادة في أرباح البنوك الإسلامية خلال فترة تطبيقها إذ انتقلت من 1.61 مليار رنجنت ماليزي سنة 2006 إلى 7.66 مليار رنجنت ماليزي سنة 2018، وظهرت عدة دراسات تناولت محددات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا مستخدمة العديد من المتغيرات منها الداخلية ومنها الخارجية؛ لأهمية الربح في نمو واستمرار البنوك الإسلامية وقيامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وعليه فإن دراستنا هذه ستنصب على معرفة محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيقها لمختلف المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية في ظل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2006-2018؟

وبغية الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التي تعكس التزام البنوك الإسلامية الماليزية بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وربحيتها؛

الفرضية2: توجد عوامل أخرى تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا بخلاف تلك المرتبطة بتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الجهود المبذولة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في إصدار معايير رقابية تتفق مع آليات عمل البنوك الإسلامية ومع المعايير الرقابية الدولية بما يعطي لهذه الصناعة بعدا عالميا، غير أن الالتزام بها يبقى اختياريا؛ وعليه جاءت هذه الدراسة لتقدم دليلا علميا على مدى أهمية هذه المعايير في تحسين ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا التي التزمت بتطبيقها بما يشجع باقي الدول الإسلامية على الالتزام بها ودعم الجهود التي يبذلها المجلس في تعزيز استقرار هذه الصناعة.

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهذا الموضوع، كما استعملنا نماذج البانل على معطيات 14 بنكا إسلاميا في ماليزيا خلال الفترة 2006-2018، وهي بيانات تم جمعها من التقارير السنوية للبنوك المدروسة، وهي فترة تتوافق مع تطبيق هذه البنوك لمعايير المجلس والتي صدرت في سنوات متفرقة وأهمها متعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال. بعد المقدمة عرضنا باختصار معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، في عنصر موال تعرفنا على نموذج الدراسة ومتغيراتها ثم قدرنا النموذج وأخيرا قدمنا خاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات.

نال موضوع محددات الربحية في البنوك الإسلامية بشكل عام وماليزيا بشكل خاص اهتمام الدارسين، فالربحية لا تقل أهمية للبنك الإسلامي من نظيره التقليدي. فحسب(محمد، 1417ه/1996م: 41-42)فالبنك الإسلامي بدون الربح لن يتمكن من البقاء والاستمرار والنمو، فهي حافز أساسي للمساهمين من أجل الاحتفاظ بأسهمهم، كما أنها معيار يتم من خلاله تقييم أداء الطاقم الإداري للبنك، وهي سند له في أوقات تراجع المداخيل من خلال تدعيم احتياطياته وأرباحه المحتجزة واستخدامها للتوسع ومواجهة المخاطر المحتملة، كما أنها تعطي الأمان للمودعين وتضمن لهم الحفاظ على أموالهم بما يزيد من إقبالهم على البنك الإسلامي، وأخيرا تضمن للبنك الإسلامي الاستقرار وحفز التنمية والنمو الاقتصادي. كما يرى (عبد الحميد،1417ه/1996م: 42) أن الربحية أمر مهم للبنك الإسلامي لأنها تمكنه من تحقيق أهدافه الاجتماعية وبدونها لن يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته اتجاه المجتمع، أما(عبد الشافي،1417ه/1996م: 77)فيرى أن سعي البنوك الإسلامية لتحقيق الربح لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية وبالخصوص حفظ المال، ومطالب بالسعي لتحقيقها بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت مطالب بالحرص على أداء مسؤولياته الاجتماعية. ولأهمية الربحية في وجود البنوك الإسلامية توجد الكثير من الدراسات التي اهتمت بمحدداتها مستخدمة متغيرات مفسرة متعددة.

هدفت دراسة(Muhamad α Yameen,2013)إلى معرفة تأثير خصائص البنك والصناعة المصرفية الإسلامية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2006-2010 باستخدام تحليل الانحدار المجمع وعينة من عشرة بنوك إسلامية، باستخدام العائد على الأصول كمتغير تابع ونسبة رأس المال، ونسبة السيولة، وخطر القروض، والخطر المالي، وفعالية التشغيل، رسملة السوق المالي للناتج المحلي الإجمالي ونسبة أصول ثلاثة أكبر البنوك إلى إجمالي أصول البنوك الإسلامية، معدل نمو الناتج ومعدل التضخم كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى حجم البنك كان له تأثير معنوي، في حين كان للمتغيرين الخاصين بالصناعة المصرفية تأثير معنوي وموجب إلى جانب معدل التضخم. ما يؤخذ على هذه الدراسة هو استخدامها لعدد كبير من المتغيرات المفسرة مع قصر فترة الدراسة وهو ما يؤثر على مصداقية النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

وهدفت دراسة(Chua, 2008) إلى معرفة العوامل المؤثرة على ربحية 6 بنوك إسلامية ماليزية خلال الفترة2007-2011 باستخدام نماذج البانل، بأخذ العائد على الأصول كمتغير تابع و نسبة رأس المال، وحجم البنك، ونسبة السيولة، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم السنوي كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى أن نسبة السيولة كان لها تأثير معنوي سلبي على الربحية، في حين كان لنسبة رأس المال وحجم البنك ومعدل النمو تأثير معنوي ايجابي، أما معدل التضخم فلم يكن تأثيره معنوي. وارتفاع نسبة السيولة يعني تعطيل المزيد من الأموال دون استثمارها ما يؤثر سلبا على ربحية البنوك.

في حين ركز(Asma' Rashidah et.al.,2011) على دراسة محددات ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية باستخدام نماذج البانل وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 2007-2009 بأخذ العائد على الأصول كمتغير تابع وكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وحجم البنك والتكاليف كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك وحده من كان له تأثير معنوي وموجب على الربحية. ما يؤخذ على هذه الدراسة هو قصر المدة الزمنية لها علما أن الأرباح عادة ما ترتبط بالأجل المتوسط والطويل.

أما دراسة(Azira et.al., 2015)فقد هدفت إلى تبيان العوامل المتحكمة في ربحية 16بنكا إسلاميا في ماليزيا خلال الفترة 2008-2012باستخدام نماذج البانل والتي تربط بين العائد على الأصول كمتغير تابع وحجم البنك وكفاية رأس المال والسيولة والودائع كمتغيرات مفسرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك كان له تأثير معنوي وايجابي على ربحية البنوك في حين كان لنوعية الأصول تأثير سلبي عليها، وهو ما يؤكد على أن الحجم من أكثر العوامل تأثيرا على ربحية البنوك في ماليزيا. ما يؤخذ على هذه الدراسة هو أنها ركزت على عدد قليل من العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية وأهملت متغيرات الاقتصاد الكلي.

أما دراسة (Hamidah α Mohd, 2016)فقد ركزت على العوامل المحددة لربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا بمقارنتها بالبنوك التقليدية خلال الفترة 2006-2011 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة. توصلت الدراسة إلى أنه بالنسبة للبنوك التقليدية كل المتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار ليس لها أي تأثير معنوي على العائد على الأصول، بينما نسبة حقوق الملكية من الأصول فكان لها تأثير معنوي وسالب على العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فهذه النسبة كان لها تأثير معنوي وسالب على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية. ما يؤخذ على هذه الدراسة هو تركيزها على عدد قليل من المتغيرات الداخلية في حين أهملت كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المرتبطة بالبيئة التنافسية للبنوك المدروسة.

في دراسة(Mohammad, 2015) بين أن الربحية من أهم القضايا للبنوك الإسلامية لأنها تمكنها من الاستمرار في السوق ومواجهة المنافسة والالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية، وعليه جاءت هذه الدراسة لتبحث في العوامل المتحكمة في ربحية11 بنكا إسلاميا في ماليزيا باستخدام نماذج الانحدار المجمع وطريقة المربعات الصغرى وباستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2007-2013، توصلت الدراسة إلى أن نسبة التكاليف كان لها تأثير معنوي وسالب على الربحية بينما حقوق الملكية فكان لها تأثير موجب ومعنوي عليها، أما خطر القرض والسيولة فلم يكن لهما أي تأثير معنوي على الربحية في حين كان لنسبة

الادخار من الناتج تأثير سلبي على الربحية، أوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث إضافية على محددات الربحية في البنوك الإسلامية الماليزية.

هدفت دراسة(Shaista α Hanimas- Ayu, 2010)إلى معرفة العوامل المحددة لربحية 16 بنكا إسلاميا في ماليزيا خلال الفترة 2005- 2008باستخدام العائد على الأصول كمتغير تابع، وجودة الأصول، ونسبة رأس المال، ونسبة السيولة، الأداء التشغيلي وحجم البنك إضافة إلى معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل التضخم كمتغيرات مفسرة. توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات كان لها تأثير معنوي عدا الحجم، ودعت البنوك الإسلامية لزيادة أصولها والاهتمام بمخاطر الائتمان.

اختلفت الدراسات التي تناولت محددات ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا من حيث المتغيرات التي تم التركيز عليها والفترة الزمنية التي شملتها الدراسة وكذا طبيعة الأداة الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وتوصلت إلى نتائج متباينة وأحيانا متعارضة، وعليه فإن دراستنا هذه ستختلف عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية خلال فترة تطبيقها لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال إجراء دراسة قياسية على الفترة 2006-.2018

1- مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجهوده في إصدار المعايير الرقابية

يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه منظمة دولية، في وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، التي لَها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تضم قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال، والتكافل(التأمين الإسلامي). وعمل المجلس على إصدار مجموعة من المعايير والمبادئ الإرشادية لهذه الصناعة، وإلى غاية ديسمبر 2018 أصدر تسعة وعشرون معيارا، ومبدءاً إرشاديا، وملاحظة فنية، أربعة عشر معيارا منها متعلقة بقضايا إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية (Islamic Financial Services Board, 2018)أهمها:

1-1- إدارة المخاطر (المعيار رقم1ديسمبر 2005): يعتبر أول معيار نشر من قبل المجلس والخاص بالمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا شركات التأمين، يحتوي على مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة المخاطر والمكملة لما جاءت به اتفاقية بازل للإشراف المصرفي، ولكنها في نفس الوقت تغطي الجوانب الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي يختلف نمط عملها وهيكل أصولها وخصومها عن التقليدية، وتتولى كل جهة إشرافية مسؤولية إيجاد بيئة ملائمة تسمح بتطبيق هذه الضوابط بفعالية، وقد جاءت هذه الوثيقة لتعرف بإطار إدارة المخاطر وأنواع المخاطر مركزة على مخاطر الائتمان، ومخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال المرتبطة بصيغ المضاربة والمشاركة مع تبيان خصائصها واعتبارات إدارتها، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل العائد ومخاطر التشغيل(Islamic Financial Services Board, 2005).

1-2- كفاية رأس المال(المعيار رقم2 ديسمبر 2005): حاول المجلس تطويع الاتفاقية مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية وبلور طريقة لحساب كفاية رأسمالها للبنوك الإسلامية التي لا تفرض سلطاتها الإشرافية عليها ضرورة ضمان أموال أصحاب ودائع الاستثمار، وصيغة أخرى للبنوك الإسلامية التي تنشط في دول تفرض سلطاتها الرقابية إجبارية ضمان وحماية أصحاب الودائع (Islamic Financial Services Board, 2005, 51). وتم إعادة النظر في هذا المعيار سنة 2013 بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والمرور نحو تطبيق اتفاقية بازلIII على ضوء ما أفرزته تلك الأزمة من آثار خاصة ما تعلق منها بقضية كفاية رأس المال لمواجهة وامتصاص أية خسائر محتملة. وقد أخذ المجلس بالتوصيات والملاحظات التي تلقاها من

المؤسسات المالية الإسلامية حول معيار كفاية رأس المال، فكان المعيار15 الذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية والسلطات الإشرافية على تطبيق إطار لكفاية رأس المال يضمن تغطية فعالة للمخاطر(Islamic Financial Services Board, 2013)؛

1-3- الشفافية وانضباط السوق المعيار رقم 4 ديسمبر2007: وضع مبادئ وإرشادات يتم تطبيقها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في افصاحاتها بغرض تعزيز الشفافية وانضباط السوق وتقديم معلومات كافية وموثوق بها للأطراف ذات المصالح المتعاملة معها من مودعين ومستثمرين وسلطات إشرافية. يهدف هذا المعيار إلى تمكين المشاركين في السوق من القيام باستكمال تطبيق معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر والرقابة الإشرافية(Islamic Financial Services Board, 2007).

1-4- إجراءات الرقابة الإشرافية(المعيار رقم 5 ديسمبر 2007): السلطات الإشرافية مطالبة بالحرص على مراقبة مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق المبادئ المتفق عليها عالميا التي تقوم عليها الرقابة الإشرافية الواردة في اتفاقية بازلII، وهي(Islamic Financial Services Board, 2007):

- إتباع إجراءات لتقييم كفاية رأس مالها، من حيث المخاطر وإستراتيجية المحافظة على رؤوس أموالها؛
- مراجعة وتقييم إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وتقييم مدى التزامها بالنسب النظامية؛
- التأكد من العمل بمعدلات تتجاوز الحد الأدنى لنسب رأس المال النظامي؛
- السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع حدوث انخفاض في رأسمالها دون الحد الأدنى المطلوب.

وبعد أن تم إتاحة الفرصة لتطبيق هذا المعيار من طرف بعض الدول الأعضاء، وبناءا على الاقتراحات والتوصيات والملاحظات المقدمة من طرفهم شكل ذلك أرضية مناسبة لإدخال تغييرات عليه، وقد سرع من هذه العملية ما شهدته الساحة الإشرافية من تغيرات عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتحول إلى بازلIII، فجاء المعيار رقم 16 الصادر في مارس 2014، والذي يعكس وجهة نظر حول إجراءات الرقابة الإشرافية الفعالة(Islamic Financial Services Board, 2014).

1- 5- المعيار رقم 12 إدارة مخاطر السيولة: رغم محدودية تأثر المؤسسات المالية الإسلامية بتبعات نقص السيولة عقب الأزمة المالية العالميةلـــــــ2008، إلا أن اتجاه الهيآت الدولية إلى الاهتمام بمخاطر السيولة وإدخال تعديلات جوهرية عليها في اتفاقية بازلIII، جعل المجلس يكون فرقة عمل لتطوير مجموعة من المبادئ الإرشادية حول إدارة مخاطر السيولة. جاءت هذه الوثيقة بـــــ23 مبدأ إرشاديا حددت العناصر اللازمة لإدارة مخاطر السيولة الفعالة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وهي تهدف إلى تعزيز وتطوير المعايير الاحترازية والشفافية فيها(Islamic Financial Services Board,March 2012). ويعتبر وجود البنية التحتية القوية لإدارة مخاطر السيولة أحد المكونات الضرورية لتطوير الأسواق المالية الإسلامية.

2- نموذج الدراسة ومتغيراتها

2- 1- نماذج البانل: اكتسبت هذه النماذج أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية(Marc, 2002)، ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار أثر التغير في الزمن والتغير في المشاهدات المقطعية بما يعطي بعدا مزدوجا لقراءة البيانات. ولديها العديد من المزايا كما ذكر(Cheng,2014) منها أنها تعطي عدد كبير من البيانات ما يزيد من درجات الحرية، ومحتوى معلوماتي أكبر مقارنة

بالبيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، وتقلص من حدة مشكل الارتباط المشترك في البيانات، وتسهم في الحد من مشكل المتغيرات المهملة التي تقود لمقدرات متحيزة، كما تتحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات التقليدية وينتج عنه مقدرات متحيزة، وتسمح بأخذ سلوكيات الأفراد عبر الزمن. وهي على ثلاثة أنواع رئيسية:

2-1-1- نموذج الانحدار التجميعي(Pooled Regression Model): من أبسط نماذج البانل، تكون فيها معاملات الحد الثابت ومعاملات الميل ثابتة عند جميع الفترات، أي يتم إهمال تأثير الزمن (Damodar,2015, 328)؛

2-1-2- نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed Effects Model): يكون الهدف في هذه الطريقة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع للحد الثابت تتفاوت من مجموعة إلى أخرى، مع بقاء معاملات الميل ثابتة(Stephen α Dimitrios, 2011, 418-419 ; Lászlo α Patrick, 2008, 24)، وذلك بالانطلاق من فرضية أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، وعادة ما يتم تقدير معلمات هذا النموذج والسماح لمعلمة الحد الثابت الخاصة بكل مقطع بالتغير عن طريق استخدام متغيرات وهمية لتجنب حالة التعدد الخطي التام والتي تحدث عندما تكون هناك علاقة خطية ما بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات؛

2-1-3- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يتعامل هذا النموذج مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، بوسط حسابي يساوي الصفر وتباين محدد ويتم إضافتها في حد الخطأ العشوائي للنموذج على افتراض عدم ارتباطها مع متغيرات النموذج التفسيري(Baltagi, 2014)، أما عن المفاضلة ما بين هذه النماذج فهناك خيارين:

- **الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة**: وذلك عن طريق اللجوء إلى حساب قيمة اختبار فيشر المقيد (زكريا، 2012، 274)، فإذا كانت **F** المحسوبة أكبر أو تساوي **F** الجدولية فإن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل؛

- **الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية**: يكون باستخدام اختبار Hausman الذي ينطلق من فرضية عدمية مفادها أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل، ويتم حساب قيمة الاختبار والتي لها توزيع كاي مربع. ويكون نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة كاي مربع (A. Colin α Pravin, 2005, 788 ; Sophia α Anders, 2008, 122-123)

2- 2- مجتمع وعينة الدراسة: يجمع البنك الإسلامي الموارد المالية وفق المضاربة الشرعية، ويوظفها بصيغ تقوم على أساس اقتسام الربح والخسارة وتحمل المخاطر، بما يساهم في خلق ربح معقول له وللمتعاملين معه، كما يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أحد المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية من خلال وضعه للمعايير الرقابية ومبادئ إدارة المخاطر بما يتفق وضوابط عملها ويخفف عنها المصاعب التي تواجهها ، غير أن قلة من الدول من تلتزم بها، ولهذا ركزنا على دراسة حالة البنوك الإسلامية الماليزية التي تطبق هذه المعايير منذ بداية صدورها. وعليه فمجتمع دراستنا هو كل البنوك الإسلامية العاملة في ماليزيا، وعددها 16 بنكا بنهاية سنة 2018 وتستحوذ على 31.4% من الأصول البنكية الكلية(Bank Negara

Malaysia, 2018). بعد الاطلاع على الإحصائيات المتوفرة عنها لم نتمكن من الحصول إلا على بيانات 14 بنكا إسلاميا شكلت مجتمعة ما نسبته 91% من الأصول البنكية الإسلامية سنة2018 (Bank Negara Malaysia, 2018).

2-3- متغيرات الدراسة: اعتمدنا على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية وتقارير البنك المركزي الماليزي، أما عن متغيرات الدراسة فهي:

2-3-1- المتغير التابع: اختلفت الدراسات التي تناولت ربحية البنوك الإسلامية في المتغير المستخدم للتعبير عنها، إلا أن الكثير منها يركز على العائد على الأصول(Return On Asset (ROA لأنه يعبر عن المردود الذي تحققه الأصول المستثمرة؛

2-3-2- المتغيرات المفسرة: ربحية البنوك بشكل عام مرتبطة بالعديد من العوامل، منها ما هو متعلق بظروف البنك ومنها ما هو مرتبط بالصناعة البنكية ومنها ما هو خاص بالبيئة العامة. وقد اختلفت الدراسات التطبيقية في العوامل المركز عليها. حسب الأهداف التي نريد الوصول إليها في هذه الدراسة فالمتغيرات التي سيتم التركيز عليها هي تلك المرتبطة بتطبيق البنوك الإسلامية الماليزية للمعايير الصادرة عن المجلس، إضافة إلى متغيرات داخلية أخرى ومتغيرات مرتبطة بالاقتصاد الكلي وهي:

- **نسبة التمويلات المتعثرة(NPL)**: تهدف معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تحقيق استقرار البنوك الإسلامية، ومن أهم مؤشرات الاستقرار هو نسبة التمويلات المتعثرة، حيث تهدف معايير المجلس في إدارة المخاطر إلى تدنيه التمويلات المتعثرة مما يقلل من خسائر البنوك الإسلامية وتزيد ربحيتها. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي نتيجة الذمم المدينة في عقود المرابحة ومخاطر الطرف المقابل في عقود السلم والذمم المدينة وعقود الاستصناع ومدفوعات الإيجار المستحقة في عقود الإجارة والصكوك المودعة في حساب الاستثمار، كما يعد مخاطر ائتمانية مخاطر خسارة كل أو جزء من المبلغ المستثمر في مؤسسة أو ملكية أحد الموجودات في حالة عقود المشاركة في الأرباح كالمشاركة والمضاربة المستخدمة في أغراض التمويل ما لم تتضمن تقصير تعاقدي(Islamic Financial Services Board, december 2013, 32). تعد المخاطر الائتمانية من أهم مخاطر البنوك الإسلامية(Mohamed, 2003)؛

- **نسبة كفاية رأس المال(CAR):** تعتبر كفاية رأس المال من المعايير الرقابية التي ركز عليها المجلس، حيث خصها بالعديد من المعايير، والتي حاولت جميعها أخذ خصائص عمل البنوك الإسلامية في حسابها سواء من ناحية المخاطر التي تتعرض لها أو من ناحية مكونات رأس المال. وتعكس كفاية رأس المال مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها باستخدام رؤوس أموالها، كلما ارتفعت هذه النسبة كانت دليلا على المتانة المالية للبنوك الإسلامية، كما أنها تستخدم لحماية أصحاب الودائع الجارية من دون الاستثمارية ما لم تنص قوانين البنك المركزي على خلاف ذلك ؛

- **نسبة التمويلات للودائع(FDR):** تعكس قدرة البنك على الحصول على تدفقات نقدية من التمويلات التي تمكنه من مواجهة طلبات السحب على الودائع بمختلف أنواعها، وكلما ارتفعت دلت على الحاجة للمزيد من السيولة ما قد يؤثر سلبا على ربحيتها (Faiza, 2014; Erika, 2015)؛

– **حجم البنكLOGTA:** استخدمت عدة مؤشرات للتعبير عن حجم البنك، منها لوغاريتم الأصول ومن المفترض أن يكون تأثيره ايجابي على ربحية البنوك الإسلامية فكلما زاد الحجم زادت الاستخدامات وتمكن البنك من تحقيق وفر في التكاليف ما يؤدي إلى زيادة الأرباح (Shinta α Amalina, 2015)؛

– **نسبة النفقات التشغيلية للإيرادOCE:** عادة ما تكون البنوك الإسلامية أقل تحكما في التكاليف مقارنة بالبنوك التقليدية ما ينعكس سلبا على ربحيتها(Global Islamic Finance Report 2015, 219)، إضافة إلى مشاركة أصحاب الودائع الاستثمارية في الأرباح؛

– **معدل التضخمINF:** تعامل البنوك الإسلامية في السلع يجعلها عرضة لتأثير التضخم فترفع أسعارها المطبقة ما يضر عملائها ويزيد من تعرضها للمخاطر الائتمانية(Anupam α Ganga, 2017)؛

– **الناتج المحلي الإجماليGDP:** زيادة الناتج يؤدي إلى زيادة الاستثمار من أجل اغتنام فرص الربح فيزيد الطلب على الائتمان بما فيه الإسلامي، فينتعش نشاط البنوك الإسلامية بما يؤثر إيجابا على أرباحها وهو ما توصلت إليه دراسات كل من(Muhammd, 2017 ; Tabash, 2017).

ومعادلة الدراسة فيمكن كتابتها بالشكل التالي:

ROA= C+ NPFR+ CAR + FDR+ LOGTA + OCE +INF+ GDP

3– الدراسة القياسية

3–1– تطور أصول وربحية البنوك الإسلامية الماليزية 2006–2018: من الجدول1 نلاحظ أن أصول البنوك الإسلامية الماليزية عرفت نموا متواصلا منذ سنة 2006، و لم تتراجع حتى في سنوات الأزمة المالية

الجدول1: تطور مؤشرات النمو في البنوك الإسلامية الماليزية **الوحدة:** مليار رنجت ماليزي

السنة	الأصول	الحصة السوقية%	الربح قبل الضريبة	العائد على الأصول%
2006	170.5	14.4	1.61	1.6
2007	203.8	15.5	1.89	1.3
2008	250.9	17.4	1.81	1
2009	303.2	19.6	2.64	1.3
2010	351.1	20.7	3.20	1.3
2011	434.6	22.4	3.02	1
2012	494.7	23.8	4.89	1.4
2013	558.2	25.0	4.92	1.2
2014	625.2	26.6	5.11	1.1
2015	685.4	26.8	5.034	1
2016	581.5	31.9	5.58	1
2017	653.3	34.6	6.69	1.1
2018	916.7	31.4	7.661	1.1

المصدر:Financial Stability and Payment Systems Report 2010- 2018

العالمية، فانتقلت حصتها من 14.4% سنة 2006 إلى 31.4% سنة 2018، ما جعل حصتها السوقية تتوسع، واستمرت في أداء وظائفها حتى في أصعب سنوات الأزمة المالية. أما الربح قبل الضريبة فمتزايد على العموم من سنة لأخرى حتى بلغ

أقصى قيمة له سنة 2018، كما أن متوسط العائد على الأصول متذبذب من سنة لأخرى، و يشير الجدول لوجود تحسنا كبيرا في مؤشرات ربحيتها.

3-2- الدراسة الوصفية: الجدول2 يعكس البيانات الوصفية للمعطيات المدروسة، فمتوسط معدل العائد على الأصول يقدر بـــــــــ 0.67 %، وصل لأعلى مستوى له سنة 2006 بما نسبته 2.17% سنة 2007، أما أدنى نسبة فقد وصلت لـــ(-8.95). أما متوسط التمويلات المتعثرة 2.07%، في حين متوسط كفاية رأس المال هو17.91% وهي أكبر من الحد الأدنى المفروض من طرف السلطات الرقابية. أما متوسط التمويلات للودائع فهو 86.53% ما يشير إلى ارتفاع النسبة الموظفة من الودائع. بلغ متوسط أصول البنوك المدروسة 26.14 مليار رنجنت ماليزي، وكان متوسط التكاليف للإيراد 89.94%، وهي نسبة مرتفعة توحي بضعف كفاءة التشغيل. بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 837.50 مليار رنجنت ماليزي، مع متوسط معدل تضخم مساو 2.6%.

الجدول2: ملخص الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة

ROA	NPL	CAR	FDR	LOGTA	OCE	GDP	INF	
0.67	2.07	17.9	86.53	26.14	89.94	837.5	2.608	المتوسط
0.76	1.20	15.7	85.21	14.93	53.78	912.2	2.110	الوسيط
2.17	33.3	191	277.3	225.21	5482.5	1229.8	5.440	أعلى قيمة
-8.95	0.01	2.96	4.87	0.29	3.59	449.25	0.580	أدنى قيمة
0.98	3.18	14.2	33.8	33.05	404.95	274.37	1.215	الانحراف

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

3-3- تقدير نموذج الدراسة: من أجل التأكد من وجود انحدار فعلي وليس زائف ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قمنا باختبار جدر الوحدة ووجدنا كل السلاسل المدروسة مستقرة وهو ما يشير إلى عدم وجود انحدار زائف. بعدها انتقلنا إلى تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية،

الجدول3: اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.632445	5	0.0402

وقد توصلنا إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو الأصلح لهذه الدراسة اعتمادا على اختبار Hausman Test، والذي ينطلق من فرضية صفرية أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل للدراسة، وبناء على نتائجه وجدنا أن الاحتمال المرافق له أقل من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل للدراسة. بعد عدة محاولات للتقدير وجدنا أن أحسن نموذج هو المقدر في الجدول الموالي:

الجدول4: نتائج الدراسة القياسية لمحددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.447438	2.086704	-1.172872	0.2426
NPL	-0.242340	0.174382	-1.889707	0.0665
CAR	2.360985	0.535225	4.411198	0.0000
FDR	1.045487	0.522433	2.001190	0.0471
TA	-0.060918	0.578370	-1.905326	0.0562
OCE	-1.291455	0.341448	-3.782284	0.0002
IN	-2.117112	1.474402	-1.435912	0.1530
GDP	0.543760	0.975754	0.557272	0.5781
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.668450	Mean dependent var		0.679221
Adjusted R-squared	0.489506	S.D. dependent var		0.990466
F-statistic	4.667251	Durbin-Watson stat		1.882684
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews

المعادلة التي تمثل محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2006-2018 تكتب كما يلي:

$$ROA_{i,t}= -2.44 -0.24NPL_{i,t}+2.36CAR_{i,t} +1.04FDR_{i,t}-0.06LOGTA_{i,t} -1.29OCE_{i,t}- 2.11 INF+0.54GDP$$

من خلال الجدول2 نلاحظ أن:

- النموذج المقدر معنوي لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5%؛
- إحصائية داربن واتسون تقع في مجال استقلال الأخطاء وهو ما يشير إلى انعدام الارتباط الذاتي؛
- معامل التحديد يشير إلى أن المتغيرات المفسرة المأخوذة في النموذج تفسر 66.68% من التغير في مؤشر ربحية البنوك الإسلامية، أما 33.32% الباقية فترجع لعوامل غير مدرجة في النموذج؛
- معامل الارتباط يشير إلى علاقة طردية قوية بين العائد على الأصول في البنوك الإسلامية والمتغيرات المفسرة ويساوي 81.75. أما معنوية المعلمات المقدرة فيمكن معرفتها من الاحتمال المرافق لها، حيث:

- معلمة NPL تشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية عند مستوى 10% بين نسبة التمويل المتعثر ومعدل العائد على الأصول، وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي فارتفاع نسبة التمويلات المتعثرة تؤثر سلبا على ربحية البنوك الإسلامية، وكما سبق ومر معنا من خلال الدراسة الوصفية فقد عرفت البنوك المدروسة تراجعا كبير ا في نسبة التمويلات المتعثرة نتيجة تحسن إدارة المخاطر فيها بعد تطبيق معايير المجلس وهو ما أدى إلى انخفاض هذه النسبة باستثناء بعض السنوات والتي كانت ناتجة عن تأثير تقلب البيئة الاقتصادية مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛
- معلمة CAR تشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشر الربحية، فكلما تغيرت كفاية رأس المال بوحدة واحدة أدى ذلك إلى تغير معدل العائد على الأصول بـــــ2.36وحدة في نفس الاتجاه. ويمكن تفسير هذا التأثير الايجابي بتطبيق البنوك الإسلامية للمعايير الرقابية الصادرة عن المجلس ما نتج عنه من رفع رؤوس أموالها ما أدى إلى زيادة استخداماتها ما ساهم في زيادة ربحية هذه البنوك؛

– معلمة FDR تشير إلى وجود علاقة طردية معنوية عند بين نسبة التمويلات للودائع والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية، وهذه النتيجة منطقية فمع زيادة نسبة التمويلات من الودائع معناه بدل البنك الإسلامي جهودا كبيرة في سبيل توظيف أموال المودعين فيما يدر عليهم أرباحا وهو ما يساهم في زيادة ربحيتها ويضمن لها تدفقات نقدية مستمرة تمكنها من تلبية طلبات سحب المودعين، والحرص على عدم خسارة البنك الإسلامي لمودعيه لصالح منافسيه نتيجة ارتفاع حدة المنافسة في ماليزيا؛

– معلمة LOGTA تشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية عند مستوى 10% ما بين حجم البنك ومعدل العائد على الأصول، حيث كل تغير في حجم الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل العائد على الأصول بـــــــ0.43 وحدة في الاتجاه المعاكس، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي بحقيقة هامة وهي أن البنوك الإسلامية تعاني من محدودية في الأرباح المحققة ولكن حجم أصولها في توسع مستمر، وهو ما يؤثر سلبا على معدل العائد على الأصول الذي يحسب انطلاقا من العلاقة بين الأرباح ومتوسط حجم الأصول، ويمكن إرجاع التأثير السلبي لطبيعة الاستخدامات المنخفضة العائد ومشاركة الودائع الاستثمارية في الربح؛

– معلمة OCE تشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة النفقات للإيراد ومعدل العائد على الأصول، وهي نتيجة منطقية لأن البنوك الإسلامية تعاني من محدودية أرباحها نتيجة ارتفاع تكاليفها؛

– معلمةINF تشير إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدل التضخم ومعدل العائد على الأصول، فالتضخم يضر بالبنوك الإسلامية لأن أغلب تعاملاتها تنصب على السلع والخدمات؛

– معلمة GDP تشير إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائد على الأصول، ويمكن تفسيرها بصغر حجم البنوك الإسلامية الماليزية ما يجعل العلاقة غير معنوية إحصائيا.

من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن كفاية رأس المال تأتي على رأس أكثر العوامل تأثيرا على ربحية البنوك الإسلامية وبتأثير موجب أي كلما زادت كفاية رأس مال البنوك صحبها زيادة في رؤوس أموالها وهو ما ينتج عنها تعزيز استخداماتها وزيادة أرباحها، مع ارتفاع نسبة التمويلات للودائع، ومع اتجاه نسبة التمويل المتعثر للانخفاض يؤدي ذلك إلى زيادة أرباح البنوك الإسلامية الماليزية، في الجانب المقابل يبقى حجم الأصول البنكية الإسلامية لا يتناسب مع أرباحها ما يؤثر على الربحية سلبا، وتبقى التكاليف التشغيلية مرتفعة ما يؤثر سلبا على ربحيتها. أما متغيرات الاقتصاد الكلي فلم تظهر أي معنوية إحصائية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على محددات ربحية البنوك الإسلامية الماليزية خلال فترة تطبيقها لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية باستخدام نموذج الآثار الثابتة على عينة مكونة من 14 بنكا إسلاميا ماليزيا. توصلت الدراسة إلى أن المجلس يبذل جهودا كبيرة لدعم النمو والاستقرار في المصرفية الإسلامية والانتقال بها إلى العالمية بوضع معايير رقابية تراعي خصائصها. في ضوء الإشكالية التي انطلقنا منها ركزنا على نسبة التمويلات المتعثرة وكفاية رأس المال على أساس أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية أخذت حصة الأسد من اهتمام المجلس. توصلنا إلى

أن التزام البنوك الإسلامية الماليزية بمعايير المجلس كان له دور في تحسين إدارة المخاطر فيها، ما أدى لانخفاض التمويلات المتعثرة وتحسن ربحيتها، كما أن تدعيم كفاية رأسمالها نتج عنه توسع في رؤوس أموالها، ما ساعدها على توسيع نشاطها وأثر إيجابا على ربحيتها، كما توجد عوامل أخرى تؤثر على ربحيتها، وعليه نصل لنؤكد الفرضيات التي انطلقنا منها وهي:

الفرضية1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الداخلية التي تعكس التزام البنوك الإسلامية الماليزية بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وربحيتها؛

الفرضية2: توجد عوامل أخرى تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا، ومنها نسبة التمويلات للودائع وحجم الأصول ونسبة النفقات التشغيلية للدخل التشغيلي.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– عرفت البنوك الإسلامية في ماليزيا تطورا في أصولها وربحيتها كما أنها تستحوذ على حصة سوقية هامة؛

ساعد تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تحسين إدارة المخاطر ما أدى لانخفاض نسبة التمويلات المتعثرة، ما يعني ارتفاع ربحية البنوك الإسلامية الماليزية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Azira et.al., 2015) (Shaista α Hanimas- Ayu, 2010) ؛

– إن التزام البنوك الإسلامية بمعايير المجلس في مجال كفاية رأس المال أدى إلى تقوية قواعدها الرأسمالية، وهو ما أدى إلى تأثيرها إيجابا على ربحيتها وهذه النتيجة تتفق مع(Mohamed et.al. 2014, 93) (Md. Mahbub et.al. , 2016) ولكن تختلف عن نتائج (Asma' Rashidah et.al.,2011) ؛

– ارتفاع نسبة التمويل إلى الودائع يعني المزيد من الأصول المدرة للأرباح ما يعني تأثيرها الموجب على الربحية وهو ما يتفق مع دراسة (Maqbool, 2014; Amelia, 2015)؛

– البنوك الإسلامية الماليزية تعاني من ارتفاع نسبة التكاليف وهي من العوامل التي تؤثر سلبا على ربحيتها، وهو ما يتفق ودراسات كل من Bader et.al., (2008) و(Mghaieth and khanchel, 2015)؛

– حجم الأصول لها تأثير معنوي سالب على ربحية البنوك الإسلامية لنمو أصولها بشكل غير متناسب مع أرباحها، وهو يتفق مع دراسة(Havidz and Setiawan, 2015 ; Ariffin and Tafri, 2014)؛

– ربحية البنوك الإسلامية الماليزية لم تتأثر بالأوضاع الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وهو ما يتفق ودراسة(Asadullah, 2017) (Chua, 2008).

توصيات الدراسة: نختم هذه الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات للبنوك الإسلامية أينما وجدت:

- زيادة كفاءة التشغيل وتحسين إدارة المخاطر وفق معايير المجلس لخفض النفقات وتحسين الربحية؛

- البحث عن الفرص الاستثمارية التي تضمن لها زيادة أرباحها، واستقطاب الودائع الاستثمارية؛

- ضرورة استفادة البنوك الإسلامية في باقي الدول من التجربة الماليزية، والسعي لتطبيق معايير المجلس التي تأخذ خصوصيات هذه البنوك بعين الاعتبار ما يزيد من قدراتها التنافسية بما فيها زيادة ربحيتها.

المصادر والمراجع:

1. أبو الفضل، عبد الشافي محمد(1417ه/1996م)، رسالة البنك الإسلامي ومعايير تقويمها، ط1، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
2. الجمال، زكريا يحي (2012)، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،21.
3. سليمان، محمد جلال(1417ه/1996م)، الودائع الاستثمارية، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
4. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح(1417ه/1996م)، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، ط1، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي.
5. Abduh, Muhamad and Idrees, Yameen(2013), "Determinants of Islamic Banking Profitability in Malaysia", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7(2): 204-210.
6. Alam, Md. Mahbub ; Abdul Hamid, Intan Maizura Binti and Rana, S M Sohel(June 2016), "Determinates of Banks' Profitability: A Study on Islamic Banks in Bangladesh", *International Journal of Business and Technopreneurship, Volume 6, No. 2*, 305-306.
7. Amelia,Erika(Juli 2015), "Financial Ration and its influence to profitability in Islamic Banks ", *Al-Iqtishad: Vol. VII No. 2*, 229-240.
8. Asadullah, Muhammd(2017), " Determinants of profitaility of Islamic Banks of Pakistan – A case study on Pakistan's Islamic Banking sector", 1 st International Conference on Advances in Business, *Management and Law (2017) Volume 2017*, 61-73.
9. Aslam, Muhammad Kashif, Inamullah, and Ismail, Mudsir (June 2016)," Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan*", International Journal of Operations and Logistics Management, Volume 5, Issue 2*.
10. *Bank Negara Malaysia(2007), Financial* Stability and Payment Systems Report.
11. Bank Negara Malaysia(July2018), Monthly Highlights and Statistics.
12. Bank Negara Malaysia(2017), The Financial Stability and Payment Systems Report.
13. *Chowdhury, Mohammad Ashraful Ferdous*(April2015), "Which is more important in terms of Profitability of Islamic Banks: Bank Specific factors or Macroeconomic factors? An Empirical Study on Malaysian Islamic Banks", *European Journal of Islamic Finance, No2*, 01-08.
14. Elgari, Mohamed Ali(March 2003), "Credit risk in Islamic banking and Finance " , *Islamic Economic Studies, Vol. 10, No. 2*, 9.
15. Eltabakh,Mohamed Lotfy Attia ; Ngamkroeckjoti, Chittipa and Siad, Ismail Ali(Oct 1-2, 2014), "A comparison Study on The Profitability and its Determinants between Islamic and Conventional Banks Listed in Qatar Exchange (QE) Pre, During, and Post 2008 Global Financial Crisis", International Conference on Business, Law and Corporate Social Responsibility (ICBLCSR'14) Phuket (Thailand).
16. Global Islamic Finance Report (2015), http://www.gifr.net/gifr2015/ch_13.pdf
17. Global Islamic Finance Report (2017), p.38. http://www.gifr.net/gifr2017/ch_01.pdf
18. Gujarati, Damodar (2015), Econometrics by Example, Second Edition, Palgrave.
19. Hall, Stephen G and Asteriou, Dimitrios(2011), Applied Econometric, second Edition, Salgrave macmillan, pp.418-419.

20. Havidz, Shinta α Setiawan, Amalina Hazrati Chandra(2015), "Bank efficiency and non-performing financing (NPF) in the Indonesian Islamic Banks", *Asian Journal of Economic Modelling*, 3(3), 61-79.
21. Husain, Azira ; Affandi, Salwani ; Abdul Shukur, Nabilah(2015), "The Internal Determinants of Islamic Banks' Profitability in Malaysia", *J. Basic. Appl. Sci. Res*, 5(7)17-21.
22. Hsiao, Cheng (2014), Analysis of panel data, Third Edition, Cambridge university press.
23. Idris,Asma' Rashidah ; Asari,Fadli Fizari Abu Hassan ; Taufik, Noor Asilah Abdullah ; Salim, Nor Jana ; Mustaffa, Rajmi and Jusoff ,Kamaruzaman(2011), "Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia", *World Applied Sciences Journal 12 (Special Issue on Bolstering Economic Sustainability)*: 01-07.
24. Islamic Financial Services Board(December 2005). Guiding principles of risk management for institutions (Other than Insurance Institutions) offering only Islamic Financial Services. https://www.ifsb.org/published.php
25. Islamic Financial Services Board(December,2005), Capital Adequacy standard for institutions (Other than Insurance Institutions) offering only Islamic Financial Services.
26. Islamic Financial Services Board(December 2007), Disclosures to promote transarency and market disciline for institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Mutual Funds).
27. Islamic Financial Services Board(2007), Guiding on key elements in the supervisory review process of institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Mutual Funds). https://www.ifsb.org/published.php.
28. Islamic Financial Services Board (March 2012), Guidance principales on Liquidity Risk Management for institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes].
29. Islamic Financial Services Board(December 2013), Revised Capital Adequacy standard for institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes].
30. Islamic Financial Services Board(March 2014), Revised Guidance on key elements in the supervisory review process of institutions offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (TAKĀFUL) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes].
31. Islamic Financial Services Board (2018), http://www.ifsb.org/ar_objective.php
32. Islamic Financial Services Board(2018), http://www.ifsb.org/ar_published.php.
33. Maqbool,Faiza(February-2014), "The Impact of Liquidity on Islamic Bank's Profitability", International Journal of Scientific & Engineering Research", *Volume 5, Issue 2*, 227-230.
34. Mátyás, Lászlo and Sevestre, Patrick (2008), The Econometrics of Panel Data: Fundamentals and Recent Developments in theory and practice, Third Edition, Springer.
35. Mehta, Anupam & Bhavani, Ganga(2017), "What Determines Banks' Profitability? Evidence from Emerging Markets—the Case of the UAE Banking Sector", *Accounting and Finance Research Vol. 6, No. 1*.
36. Nerlove, Marc(2002), Essays in panal data econometrcs, Cambridge University Press.
http://www.newbooks-services.de/MediaFiles/Texts/5/9780521815345_Excerpt_001.pdf
37. Rabe-Hesketh, Sophia and Skrondal , Anders(2008), Multilevel and Longitudinal Modeling Using Stata, Second Edition, Stata press.
38. Ramlana,Hamidah and Adnan, Mohd Sharrizat(2016), "The Profitability of Islamic and Conventional Bank: Case study in Malaysia", 7th International Economics & Business Management Conference, 5th & 6th October 2015, *Procedia Economics and Finance 35*, 359 – 367.

39. Trivedi, A. Colin Cameron Pravin K.(2005), Microeconometrics: Methods and Applications, Cambridge university press.
40. Wasuzzaman, Shaista and Tarmizi, Hanimas- Ayu Bt Ahmed (October-December 2010), "profitability of islamic banks in Malaysia: An empirical analysis", *journal of Islamic Economics, Banking and finance, V6, N4*, 5-68.
41. Zulaiha, Chua(June 8, 2013), "Determinants of Islamic Banks Profitability in Malaysia ". SSRN: https://ssrn.com/abstract=2276277 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2276277.